

## آثار التمويل الخارجي المباشر على خطط التنمية الاقتصادية

في دول مجلس التعاون الخليجي

د. / فهد عبد الرحمن أحمد الأحمد \*

### Abstract:

The External Direct Financing sector has witnessed an accelerated growth globally in developed countries in scientific and technological related areas, and participated in the development and prosperity of their societies. Nevertheless, the issue of external direct financing remains faced with many challenges in less developed economies, specifically, the Gulf Co-operative Council Countries (G.C.C.). These states were not able to face these challenges portrayed as an obstacle towards development plans efficiently and effectively in a way that enables them to fulfill the needs of their societies and markets that witness a continuous change and development across time.

This research focuses on various issues such as: the importance of obtaining a vision to develop and diversify sources of finance including the foreign direct investment. It also addresses most challenges in development plans in GCC Countries that are aggravated by a number of factors. In addition, this research addresses also the reality of direct external investment indicators in GCC countries. Particularly, incoming and outgoing foreign direct investments in GCC states.

**Key words:** The external direct financing, Economic development, The Gulf Co-operative Council Countries.

### ملخص:

شهد التمويل الخارجي المباشر نمو متسارع عالمياً في الدول المتطورة في المجالات المتعلقة بالأنشطة العلمية والتكنولوجية، وقد ساهم ذلك وبشكل مباشر في تقدم وازدهار مجتمعاتهم. إلا أن التمويل الخارجي المباشر يواجه العديد من التحديات في الدول الأقل تطوراً، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي. فدول المجلس لم تستطع مواجهة التحديات التي تمثلت كعائق تجاه خطط التنمية بأسلوب يمكن من إشباع احتياجات مجتمعاتهم وأسواقهم التي تشهد تغيراً مستمراً عاماً تلو الآخر. فهذا البحث يناقش مواضيع متعددة مثل أهمية وجود رؤية لتطوير وتنويع المصادر الخاصة بالتمويل بما فيها التمويل الخارجي المباشر. كما أن هذا البحث يتطرق للتحديات الخاصة بخطط التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الناتجة عن مجموعة من العوامل. بالإضافة لذلك، فإن هذا البحث يتطرق كذلك لمؤشرات التمويل الخارجي المباشر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وبشكل خاص التمويل الخارجي المباشر الوارد والصادر في دول مجلس التعاون الخليجي.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الخارجي المباشر، التنمية الاقتصادية، دول مجلس التعاون الخليجي.

\* أستاذ مشارك بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت

## مقدمة:

شهد قطاع التمويل الخارجي المباشر على المستوى العالمي نمواً متسارعاً في الدول المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا وبما يسهم في تطوير وتنمية مجتمعاتها. إلا أن قضية التمويل الخارجي المباشر ظلت تواجه تحديات جمة في الدول النامية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي، ولم تستطع هذه الدول مواجهة تلك التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وبما يمكنها من تلبية احتياجات مجتمعاتها وسوق العمل الآخذة في التغيير والتطور مع مرور الزمن.

لعل من أبرز تلك التحديات مشكلة التمويل التي تتفاقم بسبب جملة من العوامل أهمها: ضخامة المشاريع التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي، حاجة دول مجلس التعاون إلى كفاءة عالية في إدارة المشاريع، نقص الوسائل التكنولوجية الحديثة، قلة الكوادر التنظيمية والفنية والإشرافية، وعدم قدرة القطاع الخاص على تنفيذ برامج التنمية بمفرده وغيرها من التحديات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تعثر الكثير من المشاريع التنموية، وبالتالي وأن نفذت بتمويل محلي لم تكن إدارتها بنفس الجودة المطلوبة فيما لو كانت تحت إشراف التمويل الخارجي المباشر الذي يتطلب منه التنفيذ والإشراف والمتابعة. ولهذا، تتطلب المرحلة الراهنة الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل خطط التنمية وبما يحقق الأهداف المنشودة منها. هذا ما يحاول هذا البحث التطرق إليه من خلال ما يحتويه من مباحث تنصب في جوهرها إلى الكشف عن التحديات التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وأن توافقت قدرات هذه الدول في استقطاب الرأس المال الأجنبي المباشر.

يركز الباحث على قضية التمويل الخارجي المباشر ليس بالمفهوم السائد -أن لدى دول مجلس التعاون الخليجي نقصاً في السيولة- وإنما من زاوية الاستفادة من المزايا التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المجلس، والمتمثلة في الحصول على أحدث وسائل التفوق التكنولوجي لتنفيذ برامج التنمية بكفاءة عالية، إلى جانب تدريب الكوادر الفنية والإشرافية الوطنية على إدارة الشركات، ناهيك عن إدارة الشركات وفقاً للأسس العلمية العالمية المتعارف عليها. وعلى هذا الأساس، تكمن مشكلة البحث في مدى قدرة دول مجلس التعاون الخارجي في جذب واستقطاب التمويل الخارجي المباشر من خلال تهيئة بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لازالت معظم دول مجلس التعاون تعاني نقصاً في استقطابها.

## - أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في سعيه للارتقاء بواقع التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال طرح رؤية لتطوير مصادر التمويل وتنويعها، والتي تشكل أحد أهم روافد التنمية على مستوى جميع الدول المتقدمة، وبالأخص الصناعية منها، التي استطاعت جذب التمويل الخارجي لتنفيذ برامجها التنموية في مختلف المجالات، وأن القضية في تمويل المشاريع لا تتمحور في توفير السيولة المحلية، بل في الحصول على مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لخطط التنمية. كما أن هذا البحث يعتبر امتداداً لتلك الدراسات، التي تناولت جزئية من هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أنه، من غير شك سيساعد المهتمين وصانعي القرار، الخاص ببرامج التنمية، في اعتماد بعض السياسات والإجراءات المتعلقة بالموضوع.

### - أهداف البحث:

- 1) التعرف على مفهوم التمويل الخارجي المباشر بشكل عام، والاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص؛
- 2) تحديد أهم مصادر التمويل الخارجي المباشر؛
- 3) الآثار المحتملة للتمويل الخارجي المباشر على خطط التنمية الاقتصادية؛
- 4) الربط بين أهمية مصادر التمويل الخارجي واستثمار الموارد الوطنية؛
- 5) وأخيراً المساهمة ببعض المقترحات التي من شأنها توظيف تلك الموارد في خدمة التنمية.

### - ومنهجية البحث ومكوناته:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للدراسات والبيانات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع، وذلك لاستخلاص وصياغة السياسات الكفيلة بجذب التمويل الخارجي المباشر لخدمة قضايا التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتحقيقاً لأهداف البحث، فإن خطته تتضمن ثلاثة مباحث رئيسية، هي:

- 1 - ماهية التمويل الخارجي المباشر ومكوناته؛
- 2 - واقع التمويل الخارجي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- 3 - آثار التمويل الخارجي المباشر على خطط التنمية الاقتصادية؛
- 4 - نتائج البحث والتوصيات.

### (1) ماهية التمويل الخارجي المباشر:

استحوذت قضية التنمية في كل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الخراب والدمار الذي عرف العالم، وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقاق برامج التنمية، إلا أن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدول إلى التمويل الخارجي، ولعل معالجة العجز المالي للحكومات الذي هو أحد الأسباب للجوء إلى التمويل الخارجي المباشر ومن ثم الوقوع في الدين مثل ما حدث في الجزائر<sup>1</sup>.

### (1-1) مكونات التمويل الخارجي المباشر:

تحتاج الدول للتمويل الخارجي المباشر المستمر حتى لا يتوقف التنمية، فالنمو البطيء في الاقتصادات المتقدمة يتسبب في إضعاف الطلب على الصادرات والحد من تدفق الاستثمارات والمعونات وتحويلات العاملين إليها<sup>2</sup>. ويتأثر حجم التمويل المتاح للتجارة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الائتمانية في البلدان الأخرى

### ⊕ ماهية التمويل الخارجي المباشر:

تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي International Finance يتألف من كلمتين Finance، وهذا يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جاريه أو رأسماليه وفق شروط معينه تتضمن السعر والأجل، وبت هذا المفهوم شائعاً منذ العقود الأولى من القرن العشرين أما كلمة International، فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث النظام الدولي

الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على أثره المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير... كما وتشير كتابات أخرى بأن ما قصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها<sup>3</sup>:

- الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي؛
- الجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم؛
- التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورته، ويبرز التمويل الدولي ضمن البعد الثاني، وتظهر أهميته، كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي<sup>4</sup>.

#### ✦ تطور التمويل الخارجي المباشر:

على ما يبدو، أن التمويل الدولي المباشر، وفق الضرورات المطروحة، يعد حاجة لوجود واستمرار أي اقتصاد سواء كان نامياً أو متقدماً، وهو حاجة جوهرية لاقتصاديات البلدان النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية توفير احتياجات عديدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي. ويأتي في المقدمة رأس المال (Capital) بوصفه أحد عناصر الإنتاج الأساسية. ففي حال فقدانه أو ضعفه، نجد أنه مثلاً في البلدان النامية تكون مضطرة للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العملية التنموية في هذه البلدان، وهكذا، فإن البحث عنه هو أهم تحدي تجابهه البلدان النامية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها. وكان نشاط التمويل الخارجي المباشر ولا يزال يمارس من قبل المؤسسات المالية، بما فيها من مصارف وبيوت المال والاستثمار والإدخار، وكذلك من قبل الأسواق المالية، ومن قبل المؤسسات المالية الدولية، بما فيها أيضاً من مصارف دولية وأسواق مالية دولية، وكذلك المؤسسات المالية المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى. ومنذ عقد الخمسينات تطورت أكثر، وخاصة في العقود اللاحقة، وأصبحت المصارف الدولية، هي الظاهرة المهيمنة على العالم في عقد السبعينات وما تلا ذلك. ففقدت ازدادت حركة الإقراض الدولية، وارتفع حجم القروض الدولية إلى مستويات لم يكن يعرفها العالم من قبل، بالإضافة إلى الظواهر الدولية الأخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي وبدأت عمليات الانفتاح وتخفيف القيود إلى غير ذلك من الظواهر.

#### ✦ والحاجة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يركز الباحث على الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره جزءاً هاماً من التمويل الخارجي المباشر، والذي يقصد به "تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيم دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى"<sup>5</sup>. وانتهى كتاب آخرون إلى تعريفه بأنه "الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر"<sup>6</sup>. وطبقاً لتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)"<sup>7</sup>. وبشكل عام، فإن تلك التعاريف، تفيد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "المال الوافد إلى دولة غير دولته، بقصد الحصول على الربح"<sup>8</sup>.

فيما يتعلق بمكونات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي وفقاً للمعايير الدولية تتكون من البنود التالية<sup>9</sup>:

- استثمار رؤوس الأموال من قبل غير المقيمين في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10% من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية؛
- استثمار في أدوات حقوق الملكية Equity Capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة، ويشترط أن تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر. وفي حال حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعيتها استثمارات الحافظة إلى وضعيتها الاستثمار المباشر (10% أو أكثر)، فلا تسجل كمعاملة استثمار أجنبي مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط؛
- معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من ناحية أخرى، بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وانتظام الموردين)؛

- قيام غير المقيمين بإعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج؛
- استثمارات غير المقيمين في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي؛
- واستثمارات غير المقيمين في التنقيب أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن.

وبإيجاز، يرى الباحث، في ذات السياق، استعراض أهم أشكال التمويل الخارجي، والمتمثل في<sup>10</sup>:

- 1 - مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك)؛
- 2 - مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف؛
- 3 - والشركات متعددة الجنسية.

## 1-2) التدفقات العالمية للتمويل الخارجي العالمي المباشر:

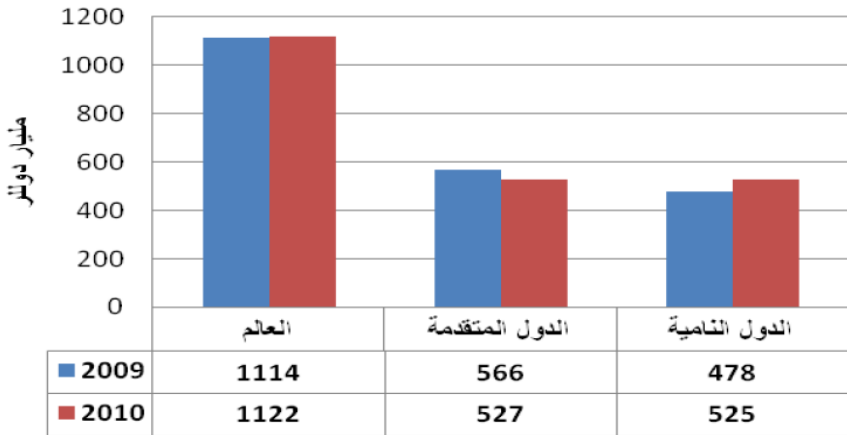
تسعى مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لما يمكن أن تلعبه من دور داعم لجهود التنمية في اقتصاديات هذه الدول بغض النظر عن مراحل التطور التي اجتازتها ومستويات التقدم التي وصلت إليها، وذلك من خلال توليد الوظائف، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الصادرات، إضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة بوجه عام<sup>11</sup>.

### ⊕ حركة الاستثمارات الأجنبية العالمية:

ترتبط حركة الاستثمارات الأجنبية العالمية إلى حد كبير بالتطورات السائدة في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، لذلك كان من الطبيعي أن تتأثر حركة هذه الاستثمارات سلباً بالأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة وتداعياتها الخطيرة على الأسواق المالية بوجه خاص والاقتصاد العالمي بوجه عام. وظهر ذلك بصورة واضحة من خلال انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مختلف بلدان العالم من مستواها القياسي البالغ نحو 2.1 تريليون دولار عام 2007 إلى 1.77 تريليون عام 2008 ثم إلى 1.11 تريليون

عام 2009<sup>12</sup>، أي أن حجم هذه الاستثمارات خلال العامين الأخيرين، اللذين تفاقمت فيهما الأزمة، قد تقلص بنسبة 15.7% (بالسالب) ثم بنسبة -37.1% على التوالي. وقد يكون من المناسب هنا التنويه بالدور البارز الذي لعبته "صناديق الثروات السيادية" للتخفيف من وطأة الأزمة المذكورة، وذلك من خلال ما ضخته تلك الصناديق من رؤوس الأموال عبر الحدود الجغرافية للتعويض عن النقص الناتج عن ضعف القدرات الإقراضية للبنوك العالمية في تمويل العمليات المنشطة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكما تؤكد منظمة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (انكتاد) فإنه في الوقت الذي انخفضت التدفقات الاستثمارية لصناديق الملكية الخاصة عام 2009 بنسبة 65%، ارتفعت التدفقات المقابلة من صناديق الثروات السيادية بنسبة 15%<sup>13</sup>. ولعل في ذلك أبلغ رد على ما حاولت بعض الأوساط الإعلامية والسياسية الغربية ترويجه من ادعاءات ظالمة حول هذه الصناديق ودورها.

الشكل رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً (2009 - 2010)



المصدر: التقديرات الأولية المتاحة من الانكتاد، يناير 2011. وفعلاً، فقد شهد مناخ التمويل الخارجي المباشر انخفاضاً ملحوظاً أثناء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها. وبالتالي واجهت عدد من الدول صعوبة في تمويل مشاريع التنمية فيها، وعلى وجه الخصوص، الدول النامية. وبناء على البيانات المتاحة<sup>14</sup>، بلغ حجم التمويل الخارجي حوالي تريليون دولار. ومن المتوقع أن ينخفض مستوى التمويل الخارجي من 350 مليار دولار إلى 635 مليار دولار خلال الفترة القادمة. ومع أن تدفقات رأس المال من مصادر رسمية مضافة إليها الاحتياطات من العملات الأجنبية ستساعد في سد تلك الفجوة في بعض البلدان، ستضطر بلدان أخرى إلى إجراء عمليات تكييف حاد ومفاجئ لاقتصادها الكلي.

وهذا ما يؤكد أن للأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثير واضح على حجم التدفقات العالمية للتمويل الخارجي المباشر وعلى خارطة توزيعها. فقد شهدت هذه التدفقات انخفاضاً تاريخياً من القيمة غير المسبوقة التي وصلت إليها عام 2007 عند حدود 2.099 تريليون دولار، إلى حوالي 1.771 تريليون في 2008، ثم إلى 1.114 تريليون خلال العام 2009<sup>15</sup> (أنظر الشكل رقم 1).

وفي المحصلة النهائية، ظلت مجموعة الدول المتقدمة تستحوذ على أكثر من نصف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإن تراجعت أهميتها النسبية بشكل ملحوظ من 68.8% عام 2007 إلى 57.5% عام 2008 ثم إلى 50.8% عام 2009. وكان هذا التراجع بشكل أساسي لصالح مجموعة الدول النامية التي ازدادت أهميتها النسبية المقابلة من 26.9% إلى 35.6% ثم إلى 42.9%. أما مجموعة الدول المتحولة، فمع أن حصتها حققت عام 2008 ارتفاعاً نسبياً ملحوظاً لتبلغ 6.9% مقابل 4.3% في العام السابق، إلا أنها عادت فانخفضت قليلاً عام 2009 إلى 6.3%. وأخيراً وفقاً للتقديرات الأولية المتاحة، فمن المتوقع نموها بنسبة طفيفة 0.7% لتصل إلى 1.122 تريليون دولار عام 2010. وهذا يوضح استمرار تأثير الأزمة على تدفقات التمويل الخارجي العالمي المباشر.

وللعلم، فقد كان التمويل الخارجي المباشر في فترة ما قبل الأزمة المالية، يركز على الدول النامية والقطاعات التي يسهل فيها الحصول على الائتمان. وبعد استفحال أزمة الائتمان في جميع أنحاء العالم، تحول التمويل الخارجي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والناشئة، ومن ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي.

#### ✦ وتدفقات التمويل الخارجي المباشر إلى الدول النامية:

ارتفعت تدفقات التمويل الخارجي المباشر الواردة إلى الدول النامية عام 2010 بنسبة 9.7% عن مستواها عام 2009 لتصل إلى حوالي 525 مليار دولار، مقارنة بـ 478 مليار في 2009، بحصة بلغت 47% مقابل 43% من إجمالي التدفقات العالمية. كل ذلك كان نتيجة لاستعادة هذه الدول عافيتها الاقتصادية واستحواذها على حصة أكبر من التدفقات المتنامية الصادرة من ذات مجموعة الدول النامية. وفي جنوب وشرق آسيا، ارتفعت تدفقات التمويل الخارجي المباشر بنسبة 18% خلال العام 2010، لتصل إلى حوالي 274.6 مليار دولار، مع تركيز واضح على الصين، وهونج كونج، والهند. كذلك، استعادت التدفقات الواردة إلى مجموعة الاقتصاديات المتحولة التي تضم دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، نموها بزيادة طفيفة عام 2010 وبمعدل 1%.

#### (2) التمويل الخارجي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي:

يقف قطاع التمويل الخارجي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً علي أعتاب مرحلة جديدة، فبعد أن نما بوتيرة سريعة خلال الأعوام القليلة الماضية، تباطأ معدل نموه إلى حد كبير نتيجة للأزمة المالية الحالية. وبالرغم من ذلك، فهو ما زال يملك إمكانات كثيرة للنمو في وسط هذه الظروف الصعبة.

#### (1-2) التدفقات العالمية للتمويل الخارجي العالمي المباشر:

في الحقيقة، إن وضع قطاع التمويل الخارجي المباشر في معظم دول مجلس التعاون أفضل بكثير مقارنة بنظرائه في أسواق الدول النامية الأسواق. وأن ما يعطي هذا القطاع فرصة للنمو هو استمرار معظم دول المجلس في المضي قدماً في نهجها للتنويع الاقتصادي رغم الأزمة الاقتصادية<sup>16</sup>.

### ⊕ معوقات التدفقات الاستثمارية الأجنبية في دول الخليج العربي:

مع التقدم الملحوظ والخطوات التي قطعتها دول مجلس التعاون لتحسين المناخ الاستثماري، إلا أنه مازال هناك مجموعة من المعوقات التي لا بد من علاجها والعمل على إنهائها، وذلك بغية زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية، ومن هذه المعوقات<sup>17</sup>:

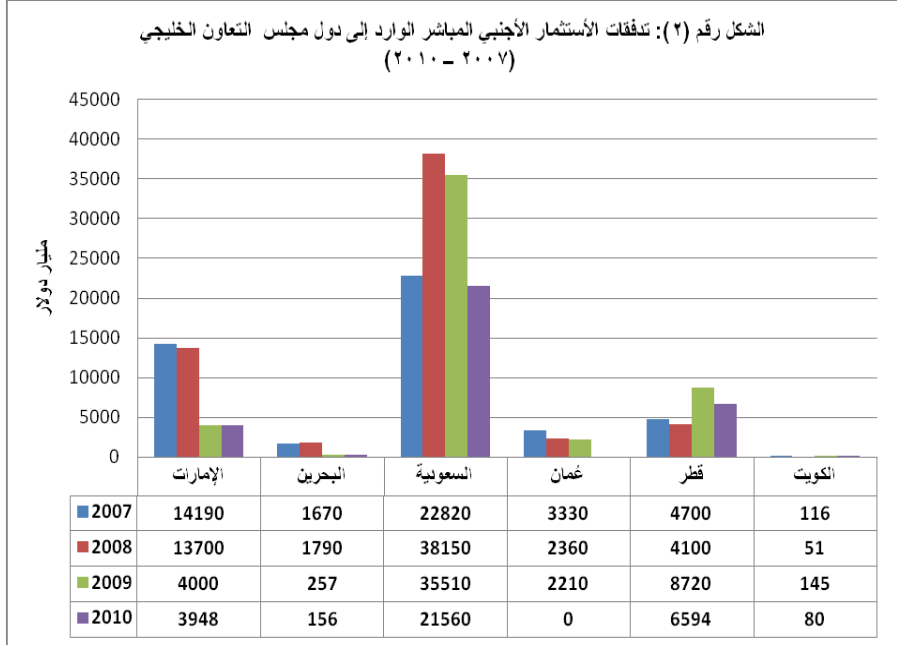
- عدم تحديد ووضوح الأولويات الاستثمارية الوطنية في القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى دول مجلس التعاون وانحسارها بشكل كبير نسبياً في قطاعات النفط والغاز، وانخفاضها في القطاعات الأخرى، والتي تعمل على تنويع الإنتاج ونقل التكنولوجيا وتوطينها، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والنتائج المحلي الإجمالي وتخفيف اعتماد القطاع الخاص الكبير على القطاع الحكومي وإيجاد حالة من الإبداع والمبادرة الاستثمارية لدى القطاع الخاص ليساهم بدوره في دفع عملية التكامل الاقتصادي ما بين دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ضعف الدور المؤسسي وخصوصاً المؤسسات الاقتصادية البحثية في وضع تصورات وخطط عمل لتفعيل وتنشيط الاستثمار البيئي بين دول مجلس التعاون من جهة ومع العالم الخارجي من جهة أخرى، حيث إن المؤسسات السياسية سبابة إلى هذا الدور وخلافة أكثر من هذه المؤسسات والتي من المفترض أن تعكس مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية؛
- غياب الإحصاءات الاقتصادية اللازمة لرسم الخطط الاستثمارية والاقتصادية وعدم تواصلها ضمن القياسات العالمية على الرغم من التوجه القوي لدى دول مجلس التعاون في تأسيس أطر مؤسسية تعنى بهذا الجانب؛
- تطوير فاعلية الإجراءات القانونية التي تحمي المستثمر وتنظم بيئة أعماله وتضبط وتنظم علاقاته الاقتصادية والمالية مع الأطراف الأخرى في الاقتصاد، سواء كانت أطراف حكومية أو خاصة، إضافة إلى قوانين التملك والعمل والإقامة، كما وتجدر الإشارة إلى أن بعض دول مجلس التعاون عملت بشكل واضح على تدليل مثل هذه العقبة؛
- خروج رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في الخارج على الرغم من وجود فوائض نقدية كبيرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تتيح لها إمكانات كبيرة، في حال استغلالها على الوجه الأمثل، أن تعمل على إيجاد مناخ استثماري جاذب ومنافس بشكل كبير؛
- طول الإجراءات الإدارية في بعض دول مجلس التعاون وخصوصاً في ما يتعلق بالتراخيص والإجراءات الإدارية الأخرى وتعدد الجهات التي يتطلب موافقتها لتأسيس العمل. وبالتالي، فإن التنسيق المستمر بين دول المجلس، والمضي نحو تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي يشكلان أحد أهم القوى المحركة لنمو قطاع التمويل الخليجي في الفترة القادمة. وقبل البدء في تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، نستعرض واقع تلك الاستثمارات على المستويين العالمي والدول النامية.

### ⊕ تدفقات التمويل الخارجي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون:

أظهرت أحدث البيانات المتاحة<sup>18</sup>، إن حجم التمويل الخارجي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون بلغت 32.4 مليار دولار في عام 2010 منخفضة بنسبة 63.8% عن العام 2009. ورغم تعافي اقتصاديات دول مجلس التعاون وإجراء بعض



الاصطلاحات إلا أن حجم تدفقات التمويل الخارجي المباشر الوارد إليها لم يصل بعد إلى مستواه قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويوضح الشكل رقم (2)، حجم تدفقات التمويل الخارجي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون خلال الفترة (2007 . 2010). إذ انخفض حجم التدفقات الواردة إلى كل دول المجلس، ويعزى هذا الانخفاض، كما أشرنا سابقاً، إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتأثير الكبير لتراجع التدفقات الواردة إلى دول المجلس، على وجه الخصوص إلى السعودية التي تستحوذ على أكثر من ثلث التدفقات الواردة وانخفاضها في 2010 بنحو 39.3%، وكذلك تراجع التدفقات الواردة إلى كل من الكويت بنحو 45%، وقطر بحوالي 24%، والإمارات بنحو 1.3% لذات الفترة.

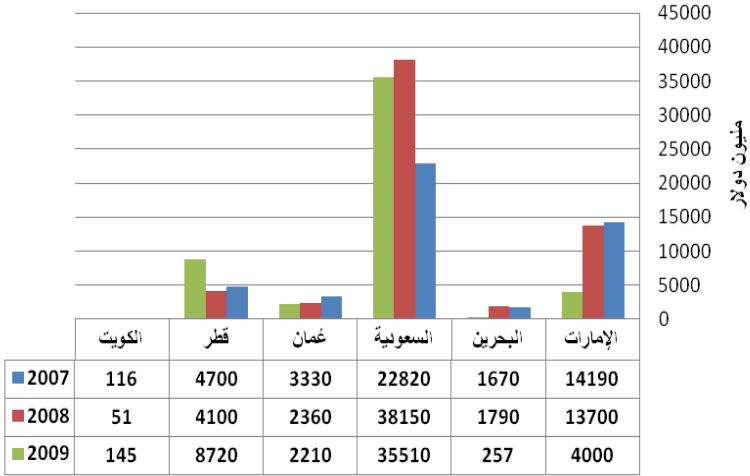


المصدر: التقديرات الأولية المتاحة من الانتكاد، يناير 2011. ويشكل عام، لا زالت دول مجلس التعاون تستقطب الحصة الأكبر من إجمالي حجم تدفقات التمويل الخارجي المباشر الوارد إلى الدول العربية. وخلال العام 2010، وصلت هذه الحصة إلى 50.4% من إجمالي حجم التدفقات الواردة إلى الدول العربية، مقابل 64% في 2009<sup>19</sup>. ونلاحظ، أيضاً، أن السعودية احتلت المرتبة الأولى عربياً وخليجياً من حيث حجم التدفقات الواردة إليها خلال السنوات الماضية، تليها في المرتبة الثانية قطر، ومن ثم الإمارات.

#### ⊕ الاستثمارات المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون:

بلغ حجم التمويل الخارجي المباشر الصادر من دول مجلس التعاون في العام 2009 حوالي 20.3 مليار دولار، بانخفاض نسبته 59.1% عن العام 2008<sup>20</sup>. ويعزى هذا الانخفاض إلى إستراتيجية الاستثمار المتحفظ التي تتبناها دول مجلس التعاون وصناديقها السيادية، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية. ويبين الشكل رقم (3) حجم التدفقات الصادرة من دول مجلس التعاون خلال الفترة (2007 . 2009).

الشكل رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول مجلس التعاون  
(٢٠٠٧ - ٢٠٠٩)



المصدر: التقديرات الأولية المتاحة من الانتكاد، يناير 2011. ويعزى هذا الانخفاض إلى إستراتيجية الاستثمار المتحفظ، التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي، فقد حدت صندوق الثروة السيادية، التي تعتبر الصناديق الاستثمارية الكبرى الوحيدة التي تمثل دول بعينها في مجلس التعاون الخليجي، من استثماراتها، إلى حين العثور على فرص استثمارية مغرية. كما أن لأزمة الائتمان، التي ظهرت خلال العام 2008 تأثير سلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تسببت في تراجع نشاطها بنسبة 2.14% على مستوى العالم. فتحوّلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، كما ظهرت صناديق الثروة السيادية التي توجد بصفة أساسية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

✦ **وفرص التمويل المعلن عنها في دول مجلس التعاون:**  
بالنسبة لفرص التمويل المعلن عنها في دول مجلس التعاون فهي على النحو المبين أدناه<sup>21</sup>:

الدولة	الاستثمارات المتوقعة (مليار دولار)	ملاحظات
البحرين	35	مشاريع استثمارية حكومية متوقعة خلال الـ 5 سنوات المقبلة ضمن الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030 والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2009 - 2014، إضافة إلى عدد من مشروعات القطاع الخاص المعلنة، علماً بأن الإنفاق الحكومي بالموازنة 14 ملياراً خلال عامي 2011 و 2012.
قطر	125	ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016 لنحو 176 مشروعاً جديداً منها 38 مليار دولار إنفاق حكومي للعام 2011 - 2012، علماً بأن خطط الاستثمار للشركات القطرية عدا قطر للبترول ووحداً ستجاوز 35 مليار دولار.
السعودية	400	على مدى 5 سنوات منها 155 استثماراً حكومية خلال عام 2011 فقط في إطار استثماراتها في قطاعي التعليم والبنية التحتية لتحفيز النمو.
الإمارات	350	المتبقي من خطة بقيمة 530 مليار دولار تم إعلانها عام 2009 كاستثمارات متوقعة خلال الـ 5 سنوات المقبلة بمشاركة القطاع الخاص.
عمان	33.3	إنفاق استثماري متوقع في إطار الخطة الخمسية 2011 - 2015.
الكويت	104	وتتضمن البنية الأساسية والنفط ضمن مشروعات خطة التنمية المعلنة عام 2010 والتي تم البدء في تنفيذ عدد من مشروعاتها.

## 2-2) آثار التمويل الخارجي المباشر على مسار التنمية الاقتصادية

### في دول مجلس التعاون الخليجي:

لاشك أن هناك جدل واسع بين الاقتصاديين فيما يتعلق بآثار التمويل الخارجي المباشر على الدول المضيفة بين مؤيد وآخر معارض.

#### - الفريق المؤيد:

يؤكد هذا الفريق على أهمية التمويل الخارجي في سد أربع فجوات<sup>22</sup> في اقتصاد الدولة، منها فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة، وفجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية، والفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدولة من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحوّل الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي، وأخيراً الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يؤدي التمويل الخارجي المباشر إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح.

وفي هذا السياق، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، لا تحتاج إلى التمويل الخارجي المباشر إلا لسد حاجة هذه الدول من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية.

### - والفريق المعارض:

يبرر هذا الفريق معارضته انطلاقاً من أن التمويل الخارجي المباشر قد لا تتسجم إستراتيجية التمويل الخارجي مع إستراتيجية التنمية في الدولة المضيفة، من حيث أولويات الاستثمار، بالإضافة إلى أن مركزية اتخاذ القرار للشركات متعددة الجنسية تؤدي إلى استقطاب مواردها وسلعها وكوادرها البشرية على الرغم من توافر هذه العناصر في السوق المحلي للدولة المضيفة<sup>23</sup>، وأخيراً يمكن أن يؤدي التمويل الخارجي المباشر إلى منافسة الصناعات المحلية، ناهيك عن إمكانية تفاقم مشكلة التلوث في الدولة المضيفة.

### خاتمة:

في تصوّر الباحث، كل تلك الإشكاليات بإمكان دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزها من خلال التنسيق مع الشركات متعددة الجنسية قبل البدء في نشاطها والتوقيع على عقد الاتفاق. وقد أثبتت تجارب الكثير من الدول النامية نجاحها في هذا الجانب. وبصفة عامة، أن التمويل الخارجي المباشر يحقق مزايا كثيرة للدول المضيفة، وبالتالي، على دول مجلس التعاون الخليجي العمل على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأسباب المشار إليها في سياق البحث، وفيما يتعلق بسياسات التمويل الخارجي، من السهولة بمكان تجاوزها لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك التمويل في مسار التنمية الاقتصادية الجارية على مستوى كل دول مجلس التعاون الخليجي.

### - نتائج البحث:

من المعروف، أن التمويل الخارجي المباشر ازدادت أهميته في السنوات الأخيرة، وخاصة أحد أهم أعمدته المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتسابق الدول النامية إلى استقطاب المزيد من هذه الاستثمارات بهدف تنفيذ خططها التنموية، ودول مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطاً لا بأس به في هذا المجال، كما أشرنا إلى ذلك في سياق البحث. وفي هذا السياق، عملت معظم دول مجلس التعاون الخليجي على إصدار التشريعات المشجعة لهذا النوع من التمويل الخارجي المباشر، وعلى الرغم من ذلك لازالت حصة دول المجلس من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيلة إذا ما قورنت ببعض الدول النامية في آسيا الصاعدة.

وتؤكد مجريات الأحداث أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تجاوزت المفهوم التقليدي الخاص بالآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على الاقتصاديات النامية، فسارت بخطى حثيثة لإدراكها بأهمية التمويل الخارجي لتعزيز بنيتها التحتية بأحدث الوسائل التكنولوجية التي تفقدها وبالمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية لتأهيل كوادرها.

وقد أوضح البحث وجود ضعف في نسبة بعض دول مجلس التعاون الخليجي من التدفقات الاستثمارية العالمية، على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تملكها هذه الدول. كما نلاحظ وجود ارتفاع في الاستثمار بقطاع النفط والغاز على حساب القطاعات الأخرى، مما يعني انخفاض التنوع الاستثمار الأجنبي الوارد إلى دول مجلس التعاون، وأيضاً ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى دول مجلس التعاون.

وبالتأكيد، حققت دول مجلس التعاون قفزات كبيرة في تطوير المناخ الاستثماري في بلدانها وكان ذلك واضحاً من خلال المراكز المتقدمة التي احتلتها دول مجلس التعاون في المؤشرات العالمية التي تقيس التطورات في البيئة الاقتصادية وتأسيس الأعمال والتنافسية وغيرها من المؤشرات. كما أن الدراسة بينت وجود ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة والنسبة.

### توصيات البحث:

وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه مازال هناك مجموعة من المعوقات الاستثمارية التي لا بد من العمل على التخلص منها لدى دول مجلس التعاون، ومنها ما يعد من المعوقات الإجرائية، ومنها الاقتصادية، ومنها القضائية، وغيرها من هذه المعوقات، ومنها المعوقات البيئية ما بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لا بد من مواجهتها، وهو ما تمت الإشارة إليه في التوصيات التي خلص إليها البحث، منها على سبيل المثال:

- ضرورة إعادة النظر في التشريعات الخاصة بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، والتركيز على مزاياها؛
- تقديم الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص للمشاركة مع الشركات العالمية بهدف تطوير قدراتها التنظيمية والفنية وتأهيل كوادرها؛
- العمل على تبسيط الإجراءات والتخلص من البيروقراطية الحكومية التي تحد من جذب الشركات العالمية، وخاصة تلك الشركات التي تركز على تنمية الموارد المحلية؛

- والعمل على إنشاء قاعدة معلومات شاملة تختص بتحديد الفرص الاستثمارية الحيوية للترويج لها لدى الشركات العالمية المرموقة.

كل ذلك، لا يمكن تحقيقه ما لم تركز دول مجلس التعاون الخليجي على إجراء إصلاحات شاملة وليست مجردة لتجاوز التحديات التي تواجهها وللارتقاء بواقعها الاقتصادي إلى المكانة التي يجب أن تحظى بها بين الأمم.

ويؤكد الباحث، بأن لا بديل، في الوقت الراهن، سواء الاستعانة بالخبرات والمعارف من خلال التمويل الخارجي المباشر، وعلى وجه الخصوص، الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما من شأنه في تنفيذ برامجها التنموية الطموحة. وأي محاولة لفهم مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بشكل آخر، فهذا يعني مزيداً من التخلف وعدم اللحاق بركب التقدم والتوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة بدلاً من الاقتصاد الريعي القائم في الدول النامية، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

### الهوامش والمراجع:

1 Hugh BREDEKAM هيو بريدينكامب، «الاستفادة قدر الإمكان من إيجابيات الظروف الحرجة!»، ترجمة، تاريخ الموضوع: 2012/04/05، موقع مدونة صندوق النقد الدولي،

<http://blog-montada.imf.org/?cat=187>

2 شاعة عبد القادر، «المدونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر» مقال بمجلة "الأبحاث الاقتصادية"، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد: 04 - ديسمبر 2010، ص ص 177-188.

3 منتدى وادي العرب، «التمويل الدولي: المفهوم، الأهمية، الأهداف»، تاريخ الموضوع: 2008/06/09، <http://www.wadilarab.com/t11090-topic>

4 يمكن تصنيفها حسب هذه الكتابات إلى المجموعات التالية:

- الحسابات على المبادلات التجارية بين البلدان المختلفة بشقيها (الصادرات والأستيرادات، والسلبية والخدمية)؛
- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات)؛
- والالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم.

- 5 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية»، 1997، ص 177.
- 6 هندي منير & آخرون، «تقرير التمويل الدولي في مصر»، جامعة القاهرة، 1999، ص 37.
- 7 صندوق النقد الدولي، «دليل إحصائيات ميزان المدفوعات»، الطبعة السادسة الصادرة في مارس 2007، ص 150.
- 8 المرزوقي عمر بن فيحان، «الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي»، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005، ص 2.
- 9 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010، ص 66.
- 10 المرحلة السابعة، ل المرزوقي عمر بن فيحان، ص 3.
- 11 Quy-Toan Do, Andrei A. Levchenko, «Comparative advantage, demand for external finance, and financial development», Journal of Financial Economics, Volume 86, Issue 3, December 2007, pp. 796-834.
- 12 منظمة الانكباد، «تقرير الاستثمار العالمي»، 2010. ص 233.
- 13 المرجع السابق ل منظمة الانكباد، ص 251.
- 14 البنك الدولي، «تقرير التنمية العالمية» لعام 2009. ص 45.
- 15 منظمة الانكباد، «تقرير الاستثمار العالمي»، 2011، ص 219.
- 16 BOUGHEAS Spiros, MIZEN Paul, & YALCIN Cihan, «Access to external finance: Theory and evidence on the impact of monetary policy and firm-specific characteristics», Journal of Banking & Finance, Volume 30, Issue 1, January 2006, Pages 199-227.
- 17 وحدة الأبحاث والدراسات المالية في الرؤية الاقتصادية، أبو ظبي، 2010، ص 1.
- 18 المرجع السابق ل تقرير الاستثمار العالمي، ص 235.
- 19 المنتدى الاقتصادي العالمي، «تقرير التنافسية العالمية»، 2010. ص 168.
- 20 المرجع السابق ل المنتدى الاقتصادي العالمي، ص 171.
- 21 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010. ص 109.
- 22 عزت فرج، & نديم إيهاب، «الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم»، 1420 هـ، ص 27.
- 23 الحريي أحمد، «التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه»، جامعة أم القرى، 2002، ص ص 481-478.